



الورقة التأطيرية

الدولة الاجتماعية بحسب تعريف الأمم المتحدة هي الدولة تعمل على ضمان الولوج الفعلي إلى الرعاية الصحية الأساسية والخدمات الأساسية في جميع مراحل العمر. وتقتصر الأمم المتحدة أن تتضمن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية الضمانات الأربع التالية كحد أدنى: الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك رعاية الأمومة؛ تأمين الدخل الأساسي للأطفال؛ ضمان الدخل الأساسي للأشخاص في سن الشغل غير القادرين على كسب دخل كاف؛ ضمان الدخل الأساسي للمسنين.

الدولة الاجتماعية تسعى إذن، إلى التوزيع العادل للثروات من خلال الموارد والخدمات بناء على عدد من التشريعات يطلق عليها شبكة التأمينات الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يبقى دور الدولة حاضر و بقوة في حماية حقوق الإنسان الأساسية تحقيقا للرفاه الإنساني بناء من منظور التنمية الاقتصادية التي من خلالها يمكن بناء الإنسان عبر إعطائه الفرص والقدرات لينعم بحياة متوازنة وسليمة.

إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تستمر في مواصلة البناء المؤسساتي للدولة الحديثة، مرتكزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء لدعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه المواطنون بالأمن والحرية والكرامة والمساواة، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، ومقومات العيش الكريم، في ظل و نطاق متلازمة الحقوق و الواجبات.

لذلك أقدم المغرب في الشهور الأخيرة على إخراج القانون- الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية 21-09 بناء على أحكام الفصل 31 من الدستور و على الالتزامات الدولية للمملكة في مجال الحماية الاجتماعية نذكر على سبيل المثال: العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية 1966، الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، التوصية رقم 202 بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، خطة الأمم المتحدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2015.

إعمالا منه كذلك للمنظور الدولي للتنمية والذي يركز على التكامل والتوازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والذي يعتبر محطة في استكمال المسار الذي سلكه المغرب حيث تبنى مع بداية الألفية سياسة تسعى إلى تحقيق نوع من التكامل بين المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بعدما أحدث في المستوى الأول وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة محمد الخامس للتضامن سنة 1999، وإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005.

مختبر الدراسات الاستراتيجية والتحليل القانونية والسياسية، بشراكة كلية العلوم القانونية الاقتصادية والاجتماعية- فاس- باعتبارهم فضاء حر ومسئول للنقاش والتداول وتبادل وإنتاج الأفكار والرؤى والمبادرات والاقتراحات، يعتزمون تنظيم ندوة علمية وطنية حول موضوع: " الدولة الاجتماعية: مقاربات قانونية وحقوقية"، مساهمة منهم في النقاش العمومي الذي سيواكب هذا الورش الوطني البالغ الأهمية.

وتتحدد أهم المحاور التي ستتناولها فعاليات هذه الندوة فيما يلي:

✚ قراءة في القانون الإطار المتعلق بالدولة الاجتماعية

✚ الدولة الاجتماعية من خلال البرنامج الحكومي

✚ المقاربات الحقوقية للدولة الاجتماعية

✚ الدولة الاجتماعية و رهان التنمية

✚ تعميم و رش الحماية الاجتماعية و التحديات المستقبلية

برنامج الندوة

09H00: استقبال المشاركين

الجلسة الافتتاحية: 09H30 - 10H00

- كلمة السيد عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
- كلمة السيد مدير مختبر الدراسات الإستراتيجية والتحليل القانونية والسياسية
- كلمة اللجنة التنظيمية

الجلسة العلمية الأولى: 10H00 - 11H00

رئيس الجلسة: الأستاذ عبد السلام أوحجو، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية - فاس

❖ المقرر: عبد السلام يونس

الأستاذة فطمة توفيق، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس

"La refonte du système sanitaire national: un fondement transformationnel au service de l'Etat social"

الأستاذ عبد الغني امريدة، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس

"قراءة في القانون الإطار رقم 09/21 المتعلق بالحماية الاجتماعية"

الأستاذة خديجة والغازي، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس

"النموذج المغربي" للدولة الاجتماعية: جدلية الحق وصعوبات التنزيل

الأستاذة نهاد أفقيير، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سطات

"منظومة الحماية الاجتماعية بين النص القانوني والواقع"

المناقشة: 20 دقيقة

الجلسة العلمية الثانية: 12h30 - 13h30

رئيس الجلسة: الأستاذ عزوزي عبد الحق، أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية - فاس

■ المقرر: عبد الله عصفوري

الأستاذة زبيدة نكار، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - فاس

"دور الجماعات الترابية في تحقيق الحماية الاجتماعية على ضوء القانون الإطار 21-09"

✚ الأستاذة نادية دوباج، أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – سلا

" تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بين الاكراهات البنوية والتطلعات التنموية"

✚ الأستاذ عبد الغني بلغمي، أستاذ باحث بكلية الشريعة – فاس

" الدولة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية في الإسلام"

✚ الأستاذ رشيد المدراسي، أستاذ بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، الدار البيضاء – سطات

"الحماية الاجتماعية بالمغرب بين مقتضيات القانون الإطار رقم 09.21 ومراكز النموذج التنموي"

✚ محمد جوفي، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مختبر الدراسات الإستراتيجية والتحليل القانونية

والسياسية – فاس

"ورش الحماية الاجتماعية بين التوجهات السياسية ومتطلبات تنزيلها"

المناقشة 20 دقيقة

تنسيق الندوة

ذة. والغازي خديجة / ذ. عبد الغني امريدة

اللجنة العلمية

ذ. محمد بوزلافة – ذ. التهامي بن احده – ذ. محمد الأعرج – ذ. عبد السلام اوحجو –
ذة. نادية الهواس – ذ. عزوزي عبد الحق – ذة. فطمة توفيق – ذة. زبيدة النكاز – ذ. إدريس الطاهري
ذة. والغازي خديجة – ذ. محمد رضا نور – ذ. عبد الغني امريدة – ذ. عبد الواحد القريشي –
ذ. محمد اشمال – ذة. مريم الخليلشي.

اللجنة التنظيمية

ذ. محمد بوزلافة – ذ. احمد ازوكاغ – ذ. عبد الحميد اخريف – ذ. بن احده التهامي – ذ. محمد
الأعرج – ذ. عبد السلام اوحجو – ذة. نادية الهواس – ذ. عزوزي عبد الحق – ذة. فطمة توفيق –
ذة. زبيدة النكاز – ذ. إدريس الطاهري – ذة. والغازي خديجة – ذ. محمد رضا نور – ذ. عبد الغني
امريدة – ذ. عبد الواحد القريشي – ذ. محمد اشمال، ذة. مريم الخليلشي – ذ. سمير تازا –
ذ. احمد الدحماني – ذ. اسماعيل الحمودي – ذ. وديع الهامل – ذة. سكينة بن كيران – حكيمة لغريم.